

ندوة في القاهرة تحذر من خطورة الاتفاق الأمني على مستقبل العراق

الخليج 08/09/2008,

القاهرة - غريب الدماطي :

حذر خبراء سياسيون وأكاديميون مصريون وعراقيون من خطورة الاتفاقية الأمنية التي تسعى الولايات المتحدة إلى توقيعها مع الحكومة العراقية، واصفين الاتفاقية بالمشبوهة وغير المتكافئة كونها تأتي في وقت والعراق مازال تحت الاحتلال بما يخالف المواثيق الدولية.

ودعوا في ندوة نظمتها نقابة الصحفيين المصريين بعنوان: "انعكاسات الاتفاق الأمني الأمريكي العراقي على مستقبل العراق" إلى تحرك شعبي عربي في العواصم العربية لإسقاط الاتفاقية، والمطالبة بإنهاء الاحتلال وتولي هيئة الأمم المتحدة إدارة شؤون العراق لفترة محدودة لحين إجراء انتخابات حرة ونزيهة لاختيار حكومة تدير البلاد وتدعم وحدة العراق.

وقال القيادي اليساري المصري إبراهيم بدرابي إن الاتفاقية تسعى لإضفاء شرعية ليس فقط على الوجود الحالي لقوات الاحتلال ولكن لإكساب هذا الاحتلال شرعية استيطان العراق، مؤكداً ضرورة مواجهة ذلك بأن تسعى الدول العربية إلى صياغة استراتيجيات تهدف إلى حماية الأمن العربي القومي وإنهاء الاحتلال الأمريكي للعراق.

وأكد الكاتب العراقي عبدالكريم العلوجي أن الاتفاقية الأمنية تهدف إلى تقييد العراق وتعطي قوات الاحتلال مزيداً من المزايا مقابل الانتقاص من السيادة الوطنية العراقية.

وأكد فراس الجيبوري أستاذ القانون الدولي أن الاتفاقية غير متكافئة كون العراق مازال يقع تحت الاحتلال ومن ثم لا يجوز لأي حكومة واقعة تحت الاحتلال توقيع أي اتفاقيات كونها حكومة ناقصة السيادة ومركزها القانوني به خلل بما يصم الاتفاقية بالبطلان.

ووصف الكاتب الصحافي نبيل زكي وثيقة الاتفاق الأمني الأمريكي العراقي بالمشينة والتي تجعل من العراق وطناً دائماً للاحتلال الأمريكي الآخذ في اتجاه الاستيطان التوسعي على غرار ما يحدث من قبل الكيان الصهيوني في فلسطين، ودعا إلى تحرك شعبي في العواصم العربية لإسقاط الاتفاقية الأمنية والمطالبة بإنهاء الاحتلال وتولي هيئة الأمم المتحدة شؤون إدارة العراق لفترة محددة تنتهي بانتخابات ديمقراطية في إطار وحدة العراق.

وشدد أستاذ القانون الدولي بجامعة بغداد د. منهي القيسي على مخالفة الاتفاق للمواثيق الدولية وخاصة مواثيق الأمم المتحدة حيث لا يجوز لدولة غير مستقلة وواقعة تحت الاحتلال أن تعقد اتفاقيات أو معاهدات كونها ستأتي غير متكافئة. ورأى أن الاتفاقية ستجعل العراق بلداً تابعاً للإدارة الأمريكية، بحيث لا يمكن له عقد

أي اتفاقيات من دون الرجوع إليها، كما ستعطي حقوقاً للقوات الأمريكية في العراق أكثر من استحقاقاتها في الولايات المتحدة نفسها، فضلاً عن أنها ستجعل وزارة الداخلية العراقية تحت سيطرة سلطة الاحتلال من دون تحديد سقف زمني. وحذر أستاذ القانون الدولي من خطورة أن تقدم حكومة المالكي على التوقيع على الاتفاقية.

ومن جانبه كشف الكاتب الصحافي العراقي حازم العبيدي أن سلطة الاحتلال الأمريكي تقوم بعرض رشاوى مالية على أعضاء في البرلمان العراقي تصل إلى 3 ملايين دولار للعضو بهدف تمرير الاتفاقية، مؤكداً في الوقت نفسه أن المقاومة العراقية قادرة على دحر مثل تلك الاتفاقيات بعدما استطاعت إيقاف المخطط الأمريكي الذي كان آخذاً في التمدد بالمنطقة، ومشيراً إلى أن المقاومة استطاعت أن تضع بدايةً لنهاية القطبية الأمريكية.